

# مع اختتام دورة لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة،

## دعوة الحكومات إلى بدء عقد للتنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(نيويورك، 30 نيسان/أبريل 2004) – شددت المحادثات التي دارت بين وزراء من 80 من الحكومات على ضرورة الإسراع بالجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية للفقراء، وفقا للموجز الذي أعده وزير البيئة النرويجي، بورغ بريند، الذي يرأس لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة.

ودارت هذه المحادثات في إطار الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة التي عُقدت في الفترة من 14 إلى 30 نيسان/أبريل 2004. وشهدت الدورة أول استعراض موضوعي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي حددها زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ عام 2002، وهي الأهداف التي تضمن الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة.

ودعا الوزير بريند، الرئيس الحالي للجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة، إلى بدء "عقد من التنفيذ" من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

وفي الموجز الختامي للاجتماع، قدم رئيس اللجنة صورة واضحة، حيث قال: "إن المجتمع الدولي لا يسير على الطريق الصحيح، ولا بد من تكثيف الجهود المبذولة. فالهدف المنشود هدف يمكن تحقيقه. والأهداف التي يتعين إنجازها خلال وقت محدد هي أهداف محددة وعملية وواقعية. وهي ممكنة من الناحية الفنية، ويمكن تحمل تكاليفها من الناحية المالية".

واستطرد رئيس اللجنة قائلاً، "لقد ظللنا لسنوات عديدة لا نفعل إلا ما هو أقل القليل. والآن، لا بد وأن نحدث فارقا في الطريقة التي تجري بها الأمور. لنبدأ جميعا عقدا من التنفيذ".

وإذا ما أريد تحقيق الأهداف المتفق عليها، فلا بد من توفير مياه الشرب المأمونة لـ 1.6 بليون من البشر وتوفير مرافق الصرف الصحي الأساسية لـ 1.6 بليون من البشر بحلول عام 2015. كما يجب أن تكون

الأحوال المعيشية لـ 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة قد تحسنت بدرجة كبيرة بحلول عام 2020.

وسمحت الطبيعة غير التفاوضية للمحادثات بتبادل الآراء بصراحة وبإجراء حوار تقاعلي فيما بين وكالات الأمم المتحدة، والوزراء الحكوميين، والمشاركين من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، فيما يتعلق بالمواضيع الثلاثة الخاصة بالمياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية.

وكان العدد الكبير من الوزراء الذين يمثلون اختصاصات شديدة التنوع يبين استمرار الطاقة والزخم اللذين شهدهما مؤتمر قمة جوهانسبرغ؛ كما كان علامة واضحة على الاهتمام الزائد بعمل اللجنة والتوقعات الواسعة لما هو منتظر منها.

وقال رئيس اللجنة الوزير بريند، "إنني أعتقد أن اللجنة قد تغيرت. فلجنة التنمية المستدامة أصبحت الآن أكثر تقاعلا، وأكثر توجهًا نحو العمل".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، في كلمته في افتتاح دورة اللجنة، قد شجع اللجنة على رصد التقدم المحرز بصورة وثيقة. فقد قال الأمين العام، "هذه اللجنة يجب أن تكون بمثابة هيئة للمراقبة، هيئة يقظة للمخاطر، لا تتردد في دق ناقوس الخطر. إننا ننتظر منكم عملية متسقة وفعالة لصنع القرار".

وعند افتتاح الجزء الرفيع المستوى، شدد يوسف حسين كمال، وزير مالية قطر، الذي كان يتحدث باسم مجموعة الـ 77 والصين، على ضرورة تهيئة بيئة دولية أكثر تمكينا، فضلا عن زيادة المعونات الإنمائية الرسمية. كما أن وزير البيئة والتراث والحكم المحلي الأيرلندي، مارتين كولين، الذي كان يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إليه، شدد على أهمية إدماج المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وأكدت بولا دوبريانسكي، وكيله الوزارة المختصة بالشؤون العالمية في الولايات المتحدة، على ضرورة إطلاق طاقات الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وركزت وزيرة البيئة اليابانية، كويكي يوريكو، على مسألة توفير المياه المأمونة، وشددت على أهمية تشجيع بناء الشراكات، وقبول المجتمع العالمي لملكيته للموارد المائية ومسؤوليته عنها.

والغايات والأهداف المحددة التي جرى استعراضها في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة تشمل خفض عدد الأشخاص الذين لا

تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية بمقدار النصف بحلول عام 2015، وتحسين حياة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بدرجة كبيرة بحلول عام 2020.

وتم تحديد التحديات المستمرة في مجال تحسين فرص توفير مياه الشرب المأمونة: كفاءة فعالية إدارة قطاع المياه والاستثمار في البنية الأساسية، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز الحكم المحلي. كما جرى التشديد على دور المرأة في عمليات رسم السياسات والتخطيط وصنع القرار.

وفي مجال الصرف الصحي، أكدت وفود عديدة على ضرورة إبراز الحكومات لهذه القضية، بما في ذلك من خلال إدراج الصرف الصحي في استراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية. وجرى التشديد على أن تحسين الأطر التنظيمية، وزيادة المساعدة الإنمائية المقدمة للبنية الأساسية للصرف الصحي، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، هي من التحديات التي تواجه إحراز تقدم في هذا المجال.

وفي مجال المستوطنات البشرية، جرى التسليم بأن تأمين حيازة الفقراء للممتلكات يُعد شرطاً لازماً لتمكين الناس من الحصول على الائتمانات اللازمة لتحسين بيوتهم. وجرى بصفة خاصة تحديد أهمية تحسين الاعتراف القانوني بحق النساء في الملكية والميراث. كما جرى التشديد على أهمية التعاون بين الأحياء الفقيرة والسلطات المحلية في رفع مستوى الأحياء الفقيرة الموجودة.

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك الوثائق الرسمية، يمكنكم زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd12/csd12.htm>

لاستفسارات وسائط الإعلام، يمكنكم الاتصال بـ:

Renata Sivacolundhu

U.N. Department of Public Information

Tel: +1 212 963 2932 Fax: +1 212 963 1186 Cell: +1 917 815 0131

Email: [mediainfo@un.org](mailto:mediainfo@un.org)